Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل: استجابة عالمية

سلسلة مؤتمرات بشأن مكافحة الإرهاب

الاستثمار في التنمية والتعليم
لإعادة بناء مستقبل منطقة الساحل

27 أيلول/سبتمبر 2023، من الساعة 10:00 ولغاية الساعة 12:00
28 أيلول/سبتمبر 2023، من الساعة 13:30 ولغاية الساعة 16:00

مذكرة توضيحية

1. لمحة عامة

بالرغم من الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، لا تزال منطقة الساحل تواجه حالة أمنية وإنمائية وإنسانية متدهورة وصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة. إنها لا تهدد لسكان منطقة الساحل فحسب، بل تهدد أيضاً كيانات دول المنطقة. هل أصبحت منطقة الساحل جنة آمنة بشكل متزايد لشبكات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة؟ وذلك، بالإضافة الى التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنمائية والبيئية الأخرى، تعوق المنطقة والدول المجاورة عن تحقيق السلم والأمن المستدامين. وتتطلب التحديات التي تواجه منطقة الساحل اليوم استراتيجيات فعالة لمنع الإرهاب ومكافحته تشمل نهجاً يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره، مع زيادة التركيز على التدابير الوقائية.

وعلى مدى السنوات الـ 20 الماضية، أولى المجتمع البرلماني العالمي اهتماماً خاصاً للإرهاب، ومنذ العام 1996، اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي 12 قراراً يتعلق بذلك الموضوع. لقد أبرزت جميع القرارات الحاجة إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم تنفيذ قرارات واستراتيجيات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومراجعاته. واعتمدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع قراراً يعزز هذه الاستراتيجية ويلتزم بتقديم الدعم التشريعي اللازم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومنذ العام 2016، ضاعف الاتحاد البرلماني الدولي جهوده لزيادة الوعي العالمي بضحايا الإرهاب. خلال الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي (سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/أكتوبر 2017)، أيدت البرلمانات الأعضاء إنشاء الفريق الاستشاري البرلماني الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقد صممت هذه الهيئة لتكون مركز التنسيق العالمي للجهود البرلمانية لمكافحة الإرهاب. ويتألف الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من أعضاء برلمانيين يتمتعون بالمعرفة والخبرات ذات الصلة. وأدى إنشاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلى إنشاء برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وحدد أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف منطقة الساحل كمجال تركيز هام.

وفي أيلول/سبتمبر 2021، ناقش البرلمانيون في القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب في فيينا، النمسا، كيفية بناء مسارات للسلام، ومستقبل أفضل لجميع الناس، بما في ذلك ضحايا الإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الساحل. وأسفرت مداولات القمة عن *الدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل*، وهو إعلان مشترك دعا فيه البرلمانيون إلى دعم السلام والتنمية المستدامة في منطقة الساحل. وأنشأت كتلة برلمانية مشتركة (الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان العربي، واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط) لتنسيق أعمال الدعوة. كما تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ان هدف الكتلة هو تحقيق نتائج ملموسة من خلال مساعدة ودعم دول الساحل من خلال نهج شامل في خمسة مجالات رئيسية: البيئة والمجتمع والأمن والتعليم والتنمية.

ان الهدف النهائي للمجالات الرئيسية الخمسة، التي تتم مناقشتها في خمسة اجتماعات مواضيعية، هو تقديم توصيات لتقديمها في قمة عالمية في العام 2023 – الاستجابة العالمية للدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل. وستترجم التوصيات التي أقرتها القمة إلى أنشطة تهدف إلى الإسهام في زيادة التنمية البشرية لسكان منطقة الساحل، وتقليل انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

وفي العام 2021، وضع الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية جديدة لتوجيه أنشطته للفترة 2022–2026. يكمن الهدف النهائي للاستراتيجية في تطوير النظم الإيكولوجية البرلمانية للديمقراطية. وتمت صياغة الدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل بروح الاستراتيجية الجديدة. وتعطي الأولوية لجميع مجالات السياسات الرئيسية التي حددتها الاستراتيجية، وهي السلم والأمن؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب؛ وتغير

المناخ؛ والتنمية المستدامة للجميع. وسيكفل هذا النهج الشامل تركيز الاتحاد البرلماني الدولي على التعامل مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية المؤثرة على البرلمانات والبرلمانيين والمجتمعات الواسعة. ولا يزال من الأولويات ضمان أن تكون الأنشطة مدفوعة باحتياجات منطقة الساحل وبأصوات المنطقة.

2. التركيز المواضيعي والأهداف والمنهجية

ان منطقة الساحل هي منطقة واسعة النطاق تشهد حالياً أزمة أمنية خطيرة، تفاقمت بسبب التدهور البيئي وانعدام الأمن الغذائي والوجود المحدود للدولة في المناطق الريفية. وتتأثر المنطقة بعدم الاستقرار السياسي، الذي يضعف سبل عيش الأسر المعيشية، ويهدد سيادة الدول واستقرارها، ويقوض السلام الاجتماعي.

ترد عدة أسباب كامنة وراء انتشار الإرهاب في منطقة الساحل. وفي حين أنها قد لا تكون أسباباً للإرهاب بمفردها، فإن الافتقار إلى العمل والمكاسب الكبيرة في أهداف التنمية المستدامة والتعليم كان لهما أثر مباشر على رفاه الشعوب واستقرارها وأمن المنطقة.

وفي هذا الاجتماع، سنركز مناقشتنا على موضوع التنمية والتعليم في منطقة الساحل، وكيف سيساعد تحسين هذين المجالين في منع التطرف العنيف والإرهاب، فضلاً عن تعزيز الرفاه والسلام في المنطقة.

التنمية

تتمتع منطقة الساحل بأعلى معدل خصوبة في العالم، بمتوسط 6 إلى 7 أطفال لكل امرأة. وإنها أيضاً المنطقة الأسرع نمواً على الصعيد العالمي، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 112 مليون نسمة يقيمون في بوركينا فاسو وتشاد والسنغال ومالي وموريتانيا والنيجر. ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان إلى 240 مليون نسمة بحلول العام 2050. والأمر الأهم من ذلك هو أن 60 في المئة من السكان تقل أعمارهم عن 25 عاماً.

ولطالما كانت دول منطقة الساحل إحدى أكثر المناطق ضعفاً في إفريقيا ولا تزال تتأثر بالنزاعات المتكررة وتهديد الجماعات الإرهابية. وعلى الرغم من أوجه الضعف المستمرة هذه، لا يمكن إنكار وجود ديناميات إيجابية في التنمية الاقتصادية والعوامل الاجتماعية. ومن المهم تقييم هذه الاتجاهات المناسبة لتحسين فهم تطور التنمية في المنطقة وتحديد التحديات المقبلة.

وقد زاد مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية في دول المنطقة زيادة كبيرة، إذ بلغ متوسط 1,9 في المئة في السنة منذ التسعينات – وهو أعلى بثلاثة أضعاف من المتوسط العالمي. كما ارتفع متوسط العمر المتوقع من 49 عاماً في العام 1990 إلى 61 عاماً في العام 2018، وبرزت زيادة واضحة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بنحو 67 في المئة مقارنة بالعام 1990)، بينما انخفض معدل الفقر المدقع من 75 في المئة في التسعينيات إلى 41 في المئة في العام 2018. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في المنطقة، لا تزال معظم الدول مصنفة على أنها في أدنى تصنيف لمؤشر التنمية البشرية، وهي مصنفة على أنها أقل البلدان نمواً. ولذلك، من الهام مواصلة تقديم الدعم وتعزيز المنطقة للمساعدة في تنميتها.

وتسهم العديد من العوامل في حالة عدم الاستقرار في دول منطقة الساحل، بما في ذلك الافتقار إلى الفرص الاقتصادية، وضعف وصول خدمات الدولة، وسلسلة من الظروف التي تعوق التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى الاستمرار في الاعتماد بشكل كبير على المصادر الخارجية، مع قاعدة تصدير ضعيفة التطور واحتياجات استيراد عالية، تعاني دول منطقة الساحل من عجز مرتفع في الحساب الجاري (حوالي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2017 و2019).

وتعتبر دول منطقة الساحل منطقة ديناميكية اقتصادياً، وقد تضاعف ناتجها المحلي الإجمالي أربع مرات بين العامين 1990 و2020. ومع ذلك، فإن التحول الهيكلي لاقتصاداتها بطيء[1]. تركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدخل دول منطقة الساحل على الصناعات الأولية، ولا سيما استخراج الموارد[2]. وغالباً ما تكون هذه القطاعات ذات رأس مال كبير ولا توفر فرص عمل كثيرة، ويعمل معظم السكان في زراعة الكفاف وتربية الماشية[3]. ترد قضية أخرى وهي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى قليلاً فقط من نمو سكان دول منطقة الساحل. بالإضافة إلى ذلك، نادراً ما ترد الفرص الاقتصادية والخدمات الحكومية خارج المدن، مما يترك الكثير من سكان الريف دون الوصول إلى هذه الموارد.

[1] https://www.equaltimes.org/the-sahel-beyond-the-conflict-real?lang=en
[2] https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/mali/investing
[3] https://www.worldbank.org/en/country/burkinafaso/overview

ومن الضروري أن يرد تعاون دولي أقوى يستهدف الاحتياجات الملحة للسكان المحليين، مثل خفض تكلفة الغذاء والطاقة، وكذلك الاستثمارات الطويلة الأجل التي يمكن أن تحدث تغييرات هيكلية إيجابية في الاقتصاد. وينبغي للتعاون الإنمائي الدولي أن يحدد القطاعات الرئيسية التي يمكن أن تشكل مستقبل سكان دول منطقة الساحل بطرق إيجابية وأن توفر فرصاً اقتصادية واستقراراً على المدى الطويل. وأخيراً، ينبغي أن يهدف التعاون الدولي إلى توفير إمكانية الحصول على المساعدة المالية الطارئة والتركيز على زيادة التمويل لأهداف التنمية المستدامة.

التعليم

حددت العديد من دول منطقة الساحل التعليم كأولوية عليا، تمشياً مع الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة وكما ورد في إعلان نواكشوط بشأن التعليم في مجموعة دول الساحل الخمس. ويعد الإنفاق على التعليم عموماً استثماراً فعالاً للحكومات، ولا سيما في الدول النامية. إنه ينشئ قوة عاملة أكثر إنتاجية، ويبني مشاركة مدنية أقوى، ويعزز المؤسسات، ويعد الجيل القادم لمستقبل أكثر تنافسية. يساعد التعليم أيضاً في إبقاء الأطفال في المدارس وخارجها، مما يمنعهم من الانجرار إلى أنشطة إجرامية منذ صغرهم. ان نتائج التعليم الإضافي ملموسة: وفقاً للكتاب الأبيض للتعليم في دول منطقة الساحل الصادر عن البنك الدولي، فإن كل عام دراسي يرفع الدخل الذي قد يحصل عليه الطالب في المستقبل بنسبة 10 في المئة في المتوسط. بالنسبة للفتيات، يمكن أن يكون ذلك أعلى بكثير[4]

وأصبحت النزاعات المسلحة وتصاعد المواجهات العسكرية تهديداً رئيسياً لحياة الأطفال وسبل عيشهم في منطقة الساحل الوسطى. وبالإضافة إلى عرقلة وصولهم إلى المدارس، تم إغلاق أكثر من 3,300 مدرسة، بحلول نهاية العام 2019، مما أثر على 650, 000 طفل تقريباً وأكثر من 16 000 مدرساً.

وأدى الوضع في المنطقة إلى العديد من حالات التشرد الداخلي. وأدى العنف في بوركينا فاسو إلى تشريد أكثر من مليون شخص داخلياً، على نحو ما أفاد به المجلس الوطني للإغاثة والتأهيل في حالات الطوارئ. ويعيش معظم هؤلاء المشردين بدون خدمات أساسية، بما في ذلك المدارس. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ "إجراءات جريئة وألّا يدخر جهداً" لدعم هذه الدول.[5]

[4] https://www.worldbank.org/en/region/afr/publication/sahel-education-white-paper-the-state-of-education-in-the-sahel

[5] https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/decade-sahel-conflict-leaves-25-million-people-displaced

وعلاوة على ذلك، أفادت اليونيسيف بأن الجماعات الإرهابية التي تعمل في مساحات شاسعة من مالي وبوركينا فاسو، وبشكل متزايد في النيجر، استهدفت الأطفال، مما أسفر عن مئات من عمليات الاختطاف. ان العديد من هؤلاء الضحايا هن فتيات صغيرات[6]. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل بشكل منهجي بتجنيد الأطفال واستخدامهم لارتكاب هجمات إرهابية.

وتشهد دول منطقة الساحل حالياً زيادة في الأنشطة الإرهابية، وتسهم عدة عوامل أساسية في هذا الاتجاه. في حين أن هذه العوامل قد لا تؤدي بشكل مباشر إلى الإرهاب، إلا أنها يمكن أن تؤثر على رفاهية الناس واستقرارهم. على سبيل المثال، يمكن أن يسهم في هذا الاتجاه الافتقار إلى فرص العمل وعدم كفاية التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم كفاية التعليم. وبالتالي، يمكن للجماعات المتطرفة أن تجتذب أتباعها لثلاثة أسباب رئيسية: انعدام فرص العمل، والروابط الأسرية (بعد الأزواج والأصدقاء)، والمعتقدات الدينية. لضمان ازدهار إفريقيا، من الضروري الاستفادة من "المكافأة الديموغرافية" من خلال تمكين الشباب كقوة دافعة للتنمية وتزويدهم بفرص النمو. وعلاوة على ذلك، يجب التركيز على تمكين النساء، ولا سيما الفتيات الصغيرات[7].

في ما يلي بعض الوسائل التي يمكن أن يصبح بها الافتقار إلى التنمية والتعليم عاملاً مزعزعاً للاستقرار في مجتمعات الساحل:

- أنشأت الأزمة السياسية والأمنية والإنسانية التي طال أمدها في منطقة الساحل العديد من التحديات لشعبها، مثل الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم، ولا سيما لأكثر الفئات ضعفاً.
- تسبب الكوارث الطبيعية أزمات الأمن الغذائي التي تدفع الناس إلى التحول نحو الجماعات المسلحة والأنشطة غير القانونية لإعالة أنفسهم وأسرهم.
- مع 60 في المئة من سكانها دون سن 25 عاماً ويعانون من نقص التعليم، تنتشر البطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي.
- يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الآفاق الاقتصادية إلى زيادة أعمال اللصوصية والتهريب.

[6] https://www.unicef.org/child-alert/central-sahel-extreme-jeopardy
[7] https://www.unfpa.org/news/empowering-girls-key-africas-success-leaders-affirm

- يعيش حوالي 40 في المئة من السكان تحت خط الفقر، ويتم خفض الموازنة الوطنية المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية كل عام.
- يمنع النزاع المتوطن والأزمة الأمنية في دول منطقة الساحل من الالتحاق بالمدارس ويعطل التعليم.
- يشكل وجود أكثر من 5 ملايين من المشردين داخلياً واللاجئين في دول منطقة الساحل تحديات كبيرة أمام إمكانية حصول الأطفال، ولا سيما الفتيات، على التعليم.

وستجمع حلقة النقاش، التي تتناول أوجه القصور في التنمية والتعليم وآثارها على انتشار الإرهاب، برلمانيين وخبراء في مجالات الأمن والتنمية والتعليم. وسيدعى اختصاصيون من مراكز الفكر ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم أفكارهم بشأن كيفية معالجة مسائل التنمية والتعليم في المنطقة، بما في ذلك من خلال تمكين الشباب والنساء. وسيقوم المشاركون بعد ذلك بصياغة توصيات لتقديمها إلى القمة المعنية بالاستجابة العالمية للدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل.

ستتناول حلقة النقاش اثنين من الأهداف الاستراتيجية في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026: *بناء برلمانات فعالة وممكنة وتحفيز العمل البرلماني الجماعي*. ستركز المناقشات على دعم برلمانات منطقة الساحل، حيث تم تحديدها كجهات فاعلة رئيسية في تمثيل وحماية حقوق المواطنين. وبتعزيز دورها، ستتمكن البرلمانات من الاضطلاع بولايتها بمزيد من الفعالية. يكمن العمل البرلماني الجماعي أيضاً في صميم الدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل. وتسترشد الدعوة بأمانة عامة مشتركة تتألف من الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف المنظمات البرلمانية الإقليمية.

3 .التاريخ والمكان

سيعقد الاجتماع المواضيعي بشكل افتراضي، على مدار يومين، في 27 أيلول/سبتمبر 2023، من الساعة 10:00 ولغاية الساعة 12:00 وفي 28 أيلول/سبتمبر 2023 من الساعة 13:30 ولغاية الساعة 16:00.

وستتوفر الترجمة الفورية.

4 .النتائج

وستعرض التوصيات الصادرة عن حلقة النقاش في القمة العالمية المقبلة. تشمل الأسئلة التي يهدفون إلى معالجتها ما يلي:

- ما هي الأسباب الرئيسية لعدم إحراز تقدم في منطقة الساحل؟
- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لمساعدة دول منطقة الساحل على التغلب على العقبات الإنمائية في الوقت الذي تتعامل فيه مع التهديد المستمر للإرهاب؟

- ما هي الوسائل التي يمكن للدول من خلالها الاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة في باطن أرض منطقة الساحل، بما في ذلك المياه والغاز والمعادن مثل الذهب واليورانيوم والحديد، وما إلى ذلك، مع ضمان النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى.
- ما هي أفضل طريقة لاستخدام الموارد الطبيعية بطريقة آمنة ومفيدة لكل من الدولتين ومواطنيهما؟ وبالإضافة إلى ذلك، ما هي المبادرات الجارية حالياً في هذا المجال؟
- كيف يمكننا تعزيز الاستثمار في منطقة الساحل لتحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة البنية التحتية، وبناء قدرة صمود في مواجهة تغير المناخ، وتعزيز سبل العيش مع إنشاء فرص العمل أيضاً؟
- ما هي المشاريع الحالية التي يضعها المجتمع الدولي لمعالجة مسائل التخلف والبطالة في منطقة الساحل؟ وبالإضافة إلى ذلك، ما هي الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها؟
- كيف نستفيد من عدد كبير من الشباب في منطقة الساحل لتعزيز التنمية؟
- ما هي التدابير التي تتخذها المنظمات الدولية والشركاء الآخرون لمعالجة مسألة الفرص التعليمية المحدودة للفتيات بسبب الوصم الاجتماعي أو التحيز الجندري؟ وما هي أيضاً بعض المشاريع الجارية في هذا الصدد؟
- ما هي أنواع المشاريع أو التدابير التي اتخذت لتحسين فرص الحصول على التعليم والتخصصات التقنية؟ كيف يمكن لهذه الجهود أن تعزز سبل عيش الأفراد وقدرتهم على تحمل التحديات؟
- كيف يتم تمكين النساء لدعم التنمية والتعليم؟
- كيف يمكننا تقييم أثر مختلف الأنشطة التي يجري تنفيذها؟
- هل ترد آليات راسخة للتنسيق بين مختلف الجهات المعنية؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعالج الافتقار إلى التنمية والتعليم في منطقة الساحل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنع التطرف العنيف ؟

5. جهات الاتصال

في حال ورود أي استفسارات عامة أو محددة، يرجى التواصل مع برنامج مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على البريد الإلكتروني التالي: counter-terrorism@ipu.org.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

The Call of the Sahel: A global response
Conference series on counter-terrorism

Investment in development and education to rebuild the future of the Sahel

27 September 2023, from 10:00 to 12:00
28 September 2023, from 13:30 to 16:00
Virtual meeting

Concept note

1. Background

Despite global efforts to counter terrorism and prevent violent extremism conducive to terrorism, the Sahel region continues to face a deteriorating security, developmental and humanitarian situation that has reached unprecedented levels in recent years. It threatens not only the people of the Sahel, but also the statehood of the region's countries. The Sahel is increasingly becoming a safe heaven? for networks of terrorist groups and organized crime. This, along with other social, political, economic, developmental and environmental challenges, impedes the region and neighbouring countries from achieving sustainable peace and security. The challenges facing the Sahel today require effective strategies to prevent and counter terrorism that encompass a whole-of-government and whole-of society approach , with an enhanced focus on preventive measures.

For the past 20 years, the global parliamentary community has paid special attention to terrorism and, since 1996, the IPU has adopted 12 resolutions related to that topic. They have all highlighted the need for cooperation with relevant United Nations (UN) agencies to support the implementation of UN resolutions and strategies, including the UN Global Counter-Terrorism Strategy resolution and its reviews. IPU Member Parliaments unanimously adopted a resolution that promoted this Strategy and committed to providing the legislative support required for the implementation of relevant UN resolutions.

Since 2016, the IPU has increased its efforts to raise global awareness about the victims of terrorism. At the 137th IPU Assembly (St. Petersburg, Russian Federation, October 2017), Member Parliaments endorsed the establishment of the parliamentary High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG). This body was designed to be the global focal point for parliamentary counter-terrorism efforts. The HLAG comprises members of parliament with relevant knowledge and experience. The HLAG's establishment led to the creation of the IPU Programme on Countering Terrorism and Preventing Violent Extremism. HLAG members identified the Sahel as an important area of focus.

In September 2021, at the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism in Vienna, Austria, parliamentarians discussed how to build pathways to peace, and a better future for all people, including the victims of terrorism, with a special focus on the Sahel. The Summit's deliberations resulted in the *Call of the Sahel*, a joint declaration in which parliamentarians called for peace and sustainable development in the Sahel to be supported. A joint parliamentary bloc (the IPU, the Arab Parliament, the Inter-Parliamentary Committee of the G5 Sahel, and the Parliamentary Assembly of the Mediterranean) was established to coordinate the work of the Call. It also cooperates closely with the United Nations Office on Drugs and Crime. The bloc's aim is to achieve concrete results by assisting and supporting the Sahel countries through a holistic approach in five key areas: environment, community, security, education and development.

The ultimate goal of the five key areas, which is being discussed at five thematic meetings, is to produce recommendations to be presented at a global summit in 2023 – the Global Response to the Call of the Sahel. The recommendations endorsed at the Summit will be translated into activities with the aim to contribute to an increase in the human development of the people of the Sahel, and a decrease in the prevalence of terrorism and organized crime in the Sahel region.

In 2021, the IPU developed a new Strategy to guide its activities for the period 2022–2026. The Strategy's ultimate goal is to develop parliamentary ecosystems for democracy. The *Call of the Sahel* was drafted in the spirit of the new Strategy. It prioritizes all the key policy areas identified by the Strategy, namely peace and security; democracy, human rights, gender equality and youth participation; climate change; and sustainable development for all. This comprehensive approach will ensure that the IPU will focus on engaging with a wide array of stakeholders who influence parliaments, parliamentarians and the broad societies. It remains a priority to ensure that activities are driven by the needs of the Sahel and by voices from the region.

2. Thematic focus, objectives and methodology

The Sahel region is an extensive territory currently experiencing a serious security crisis, worsened by environmental degradation, food insecurity and limited State presence in rural areas. The region is affected by political instability, which weakens household livelihoods, jeopardizes the sovereignty and stability of States, and undermines social peace.

The proliferation of terrorism in the Sahel has a multitude of underlying causes. While they may not be causes for terrorism on their own, the lack of employment and of substantial gains in the SDGs and education have had a direct effect on the well-being of the people, their stability and the security of the region.

In this meeting, we will focus our discussion on the subject of development and education in the Sahel, and how improving these two areas would help with preventing violent extremism and terrorism as well as enhancing well-being and peace in the region.

Development

The Sahel has the highest fertility rate in the world, averaging 6 to 7 children per woman. It is also the fastest growing region globally, with a population of approximately 112 million people residing in Burkina Faso, Chad, Mali, Mauritania, Niger and Senegal. This population is expected to increase to 240 million by 2050. Importantly, 60% of the population is under 25 years old.

For a long time, the Sahel has been one of the most vulnerable regions in Africa and continues to be affected by recurring conflicts and the threat of terrorist groups. Despite these persistent vulnerabilities, there are undeniably positive dynamics in economic development and social factors. It is important to evaluate these favourable trends to have a better understanding of the evolution of development in the region and identify the challenges ahead.

The United Nations Human Development Index (HDI) for countries in the region has increased considerably, averaging 1.9% per year since the 1990s – three times higher than the global average. Life expectancy has also risen from 49 years in 1990 to 61 years in 2018, and there has been a clear increase in the GDP per capita (by around 67% compared to 1990), while the extreme poverty rate decreased from 75% in the 1990s to 41% in 2018. Although there have been some advances in the region, most of the countries are still classified as being in the lowest HDI classification and are categorized as least developed countries. Therefore, it is crucial to continue providing support and strengthening the region to aid in its development.

Many factors contribute to the situation of instability in the Sahel, including the lack of economic opportunities, the poor reach of State services, and a series of conditions impeding economic

development. As well as continuing to be highly dependent on outside sources, with a poorly developed export base and high import needs, the Sahelian countries have a high current account deficit (around 8% of GDP between 2017 and 2019).

The Sahel is an economically dynamic region, its GDP having quadrupled between 1990 and 2020. However, the structural transformation of its economies is slow[1]. Most of the foreign direct investment entering the Sahel is focused on primary industries, notably resource extraction[2]. These are often capital-intensive sectors that do not offer many employment opportunities, and the rest of the population is mostly employed in subsistence farming and livestock raising[3]. Another issue is that the growth of GDP is only slightly higher than the growth of the population of the Sahel. Additionally, economic opportunities and government services are rarely found outside of cities, leaving much of the rural population without access to these resources.

It is essential to have stronger international cooperation that targets the urgent needs of local populations, such as reducing the cost of food and energy, as well as on long-term investments that can create positive structural changes in the economy. International development cooperation should identify key sectors that can shape the future of the people of the Sahel in positive ways and provide long-term economic opportunities and stability. Finally, international cooperation should aim to provide access to emergency financial assistance and focus on scaling up financing for SDGs.

Education

Many Sahel countries have rightfully designated education as a high priority, in line with SDG goal 4 and as stated in the Nouakchott Declaration on Education in the G5 Sahel Countries. Education spending is generally an effective investment for governments, especially in developing countries. It creates a more productive labour force, builds stronger civil engagement, strengthens institutions, and prepares the next generation for a more competitive future. Education also helps keep children in schools and off the streets, which prevents them from being pulled into criminal activities from a young age. The results of additional schooling are tangible: according to the World Bank's Sahel Education White Paper, every year of schooling raises the income that a student might have in the future by 10% on average. For girls, this can be much higher[4].

Armed conflicts and escalating military confrontations have become a major threat to the lives and livelihoods of children in the central Sahel. In addition to impeding their access to schools, by the end of 2019, more than 3,300 schools had been closed, affecting almost 650,000 children and more than 16,000 teachers.

The situation in the region has generated many internal displacements. The violence in Burkina Faso has resulted in over a million people being internally displaced, as reported by the National Council for Emergency Relief and Rehabilitation (CONASUR). Most of these displaced people are living without basic services, including schools. The international community should take *"bold action and spare no effort"* to support these countries[5].

Furthermore, UNICEF has reported that terrorist groups, operating in large swathes of Mali and Burkina Faso, and increasingly in Niger, have targeted children, resulting in hundreds of kidnappings. Many of these victims are young girls[6]. In addition, terrorist groups in the Sahel systematically recruit and use children to perpetrate terrorist attacks.

---

[1] https://www.equaltimes.org/the-sahel-beyond-the-conflict-real?lang=en
[2] https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/mali/investing
[3] https://www.worldbank.org/en/country/burkinafaso/overview
[4] https://www.worldbank.org/en/region/afr/publication/sahel-education-white-paper-the-state-of-education-in-the-sahel
[5] https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/decade-sahel-conflict-leaves-25-million-people-displaced
[6] https://www.unicef.org/child-alert/central-sahel-extreme-jeopardy

The Sahel region is currently experiencing an increase in terrorist activities, and several underlying factors contribute to this trend. While these factors may not directly lead to terrorism, they can affect people's well-being and stability. For instance, the lack of employment opportunities, insufficient progress in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) and inadequate education can contribute to this trend. Consequently, extremist groups can attract followers for three main reasons: absence of employment opportunities, familial ties (following spouses and friends), and religious beliefs. To ensure Africa's prosperity, it is vital to leverage the "demographic bonus" by empowering young people as the driving force of development and providing them with growth opportunities. Moreover, there must be a focus on empowering women, especially young girls.[7]

Here are some ways that a lack of development and education can become a destabilizing factor for Sahelian communities:

- The protracted political, security and humanitarian crisis in the Sahel region has created many challenges for its people, such as access to basic services, including food, water, sanitation, health and education, especially for the most vulnerable.
- Natural disasters cause food security crises that lead people to turn towards armed groups and illegal activities to sustain themselves and their families.
- With 60% of its population under 25 years of age and suffering from a lack of education, unemployment, poverty and social exclusion are rife.
- Lack of economic prospects can lead to an increase in banditry and contraband.
- Around 40% of the population lives below the poverty line, and every year the national budget allocated to basic social services is cut.
- The endemic conflict and security crisis of the Sahel prevents access to schooling and disrupts education.
- The presence of more than 5 million internally displaced persons and refugees in the Sahel region poses significant challenges to the accessibility of education for children, particularly girls.

The panel discussion, addressing shortcomings in development and education and their effects on the proliferation of terrorism, will bring together parliamentarians, as well as experts on security, development and education. Specialists from think tanks and relevant UN organizations will be invited to present their ideas on how to tackle the region's development and education issues, including through the empowerment of youth and women. Participants will then formulate recommendations to be presented at the Summit on the Global Response to the Call of the Sahel.

The panel discussion will address two of the strategic objectives in the 2022–2026 IPU Strategy: *Building effective and empowered parliaments* and *Catalysing collective parliamentary action.* Discussions will focus on supporting the parliaments of the Sahel, as they have been identified as key actors in representing and protecting citizens' rights. By strengthening their role, parliaments will be able to carry out their mandate more effectively. Collective parliamentary action also lies at the core of the *Call of the Sahel*. The Call is guided by a joint secretariat composed of the IPU and various regional parliamentary organizations.

3. Date and venue

The thematic meeting will take place in virtual format, on two days, 27 September 2023, from 10:00 to 12:00 and 28 September 2023 from 13:30 to 16:00. Interpretation will be provided.

[7] https://www.unfpa.org/news/empowering-girls-key-africas-success-leaders-affirm

4. Outcomes

The recommendations from the panel discussion will be presented at the upcoming Global Summit. The questions they aim to address include:

- What are the main reasons for the lack of progress in the Sahel region?
- What steps can be taken to help the Sahel countries overcome development obstacles while dealing with the ongoing threat of terrorism?
- What are the ways in which countries can benefit from the natural resources present in the Sahel's subsoil, including water, gas and minerals like gold, uranium and iron, etc., while also ensuring economic growth in other sectors.
- What is the best way to utilize natural resources in a safe and beneficial manner for both countries and their citizens? Additionally, what ongoing initiatives are currently underway in this field?
- How can we promote investment in the Sahel region to improve agricultural productivity, increase infrastructure, build resilience to climate change, and strengthen livelihoods while also creating employment opportunities?
- What are the current projects being developed by the international community to address the issues of underdevelopment and unemployment in the Sahel? In addition, what further actions can be taken?
- How are we utilizing the significant youth population in the Sahel to promote development?
- What measures are international organizations and other partners taking to tackle the issue of limited educational opportunities for girls due to social stigma or gender bias? Also, what are some ongoing projects in this regard?
- What types of projects or measures have been taken to improve access to education and technical specialities? How can these efforts reinforce individuals' livelihoods and their ability to endure challenges?
- How are women empowered to support development and education?
- How can we assess the impact of the different activities being implemented?
- Are there any established mechanisms for coordinating between different stakeholders?
- How can the international community address the lack of development and education in the Sahel in order to achieve the SDGs and prevent violent extremism?

5. Contact details

For any general or specific enquiries, please contact the Countering Terrorism and Violent Extremism Programme at counter-terrorism@ipu.org.